دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تطوير أداء قطاع الصناعات الغذائية فى مصر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى

The role of foreign direct investment in enhancing the performance of the food industry sector in Egypt: An applied study on the Egyptian economy

إعداد الباحث

محمد أحمد سلامة السيد

إشراف

أ. د/ حافظ محمود شلتوت

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة بنها

أ. د/ أحمد عبد الرحيم ذردق

أستاذ الاقتصاد وعميد الكلية الأسبق – جامعة بنها

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، الصناعة، الصناعات الغذائية، تعميق الصناعة، مصر .

تصنيف JEL: C6, D4, F10, F14, B2,J64, O18,O47, O57

٢٠٢١ م

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل وقياس دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تطـوير الصـناعات الغذائية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨). وذلك بإستخدام المنهج التحليلي والمنهج القياسـي. وقد أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تطورت قيمته عالميا مـن ٥٣ مليـار دولار أمريكي عام ١٩٨٠ إلى ١,٧٤ تريليون دولار عام ٢٠١٩، بحسب بيانات البنك الدولي. ومما يزيد من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر أن تم وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠. وبالاعتماد على نموذج التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي بفترات ابطـاء ARDL (Auto-regressive Distributed Lag Models)، توصلت الدراسة إلى قبول الفرضـية البديلة، التي أكدت أن هناك توازن طويل الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية خلال فتـرة الدراسة.

Abstract

The current study aimed to analyze and measure the role of foreign direct investment in the development of food industries in Egypt during the period (2000-2018), using the analytical method and the standard approach. The study showed the importance of foreign direct investment, whose value increased from 53 billion US dollars in 1980 to 1.74 trillion dollars in 2019, according to data from the World Bank. Relying on the co-integration model and the ARDL model (Auto-regressive Distributed Lag Models), ARDL. The study concluded that the alternative hypothesis was accepted, which confirmed that there is a long-term balance between the dependent variable and the explanatory variables during the study period.

مقدمة

يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنه استثمار يتم إجراؤه للحصول على مصلحة دائمة أو سيطرة فعالة على مؤسسة تعمل خارج اقتصاد المستثمر. ويمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة هي قيمة الاستثمار المباشر الداخلي الذي قام به مستثمرون غير مقيمين في اقتصاد ما، بما في ذلك الأرباح المعاد استثمارها والقروض داخل الشركة، صافي إعادة رأس المال إلى الوطن وسداد القروض. صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة هو قيمة الاستثمار المباشر الخارجي الذي قام به المقيمون في الاقتصاد القائم بالإبلاغ في الاقتصادات الخارجية، بما في ذلك الأرباح المعاد استثمارها والقروض بين الشركات، صافي المتحصلات من إعادة رأس المال إلى الوطن وسداد القروض. ويتم قياس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار الأمريكي وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر روابط مستقرة وطويلة الأمد بين الاقتصادات (OECD, 2020)[1].

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد علامات الاقتصادات الحديثة والتي تطورت على مدار العقود الماضية كشكل من أشكال تدفقات رؤوس الاموال الدولية. وفي العام الأخير وجراء تداعيات فيروس كورونا، فقد تضررت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بشدة في عام ٢٠٢٠، وانخفضت بمقدار الثلث لتصل إلى تريليون دولار، أي أقل بكثير من النقطة المنخفضة التي وصلت إليها بعد الأزمة المالية العالمية قبل عقد من الزمان. وتضررت بشكل خاص الاستثمارات الجديدة في الصناعة ومشاريع الاستثمار في البنية التحتية الجديدة في البلدان النامية. هذا مصدر قلق كبير، لأن تدفقات الاستثمار الدولي حيوية للتنمية المستدامة في المناطق الأكثر فقراً في العالم (UNCTAD, 2021)[2].

وتتسم الصناعة الغذائية بأنها في حالة تغير مستمر، إذ أن هناك عدة عوامل تخلق التغيير في الصناعة، تشمل هذه العوامل التحضر وزيادة النمو السكاني وتغير اتجاهات المستهلكين. ويتزايد الاتجاه نحو الأطعمة والمشروبات المصنوعة من العناصر الطبيعية في جميع أنحاء العالم. يتزايد أيضًا الاتجاه نحو توصيل الطعام عبر الإنترنت، وقد تسارعت وتيرة الابتكارات الحديثة لأسواق توصيل الطعام من خلال زيادة المدفوعات عبر الهاتف المحمول، وتتبع نظام تحديد المواقع العالمي، والبيانات الضخمة(SIS, 2021)[3].

وقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية في مصر خلال العقود الأخيرة، حيث وصلت قيمته في بعض السنوات إلى ١١ مليار دولار أمريكي. ويمثل قطاع

---

[1] OECD, FDI flows, 2021, https://data.oecd.org/fdi/fdi-flows.htm.
[2] UNCTAD, The World Investment Report, 2021.
[3] SIS , Food Industry Market Research, 2021, https://www.sisinternational.com/solutions/food-industry-market-research/ .

الصناعات الغذائية قطاعا محوريا ومساهم رئيسي في الناتج وفي التشغيل. ومع تطلع الحكومات المصرية لمزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في هذا القطاع، بدأت منذ عقود في محاولات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم هذا القطاع والعمل على تطويره. الأمر الذي أكسبه أهمية متزايدة في ظل تراجع دور الدولة الاقتصاد وافساح المجال للقطاع الخاص، ليكون هو رائد هذه الصناعة.

وعلى ضوء ما تقدم، يتم عرض عدد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعات الغذائية، على النحو التالي:

١- دراسة (Mercier, Farina and dos Santos, 2003)[4]، بحثت الاستثمار الأجنبي المباشر وصناعة الأغذية البرازيلية في التسعينيات يبحث هذا العمل في زيادة حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في صناعة الأغذية البرازيلية. وعبر المنهج التحليلي، بينت الدراسة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم في إحداث تغييرات مهمة في قطاع الصناعات الغذائية سواء على صعيد المنافسة أو زيادة كثافة رأس المال في الصناعة.

٢- دراسة (Giulietti,S. Mccorriston &P. Osborne, 2004)[5]، حللت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بقطاع الصناعات الغذائية في المملكة المتحدة، وعبر نهج المقطع العرضي Panel Data، تبين غلبة الخصائص الخاصة بالملكية والصناعية في تحديد وجود الشركات المملوكة للأجانب في هذا القطاع.

٣- دراسة (Saravanan and Mohanasundaram, 2013)[6]، قامت الدراسة بإجراء تحليل للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع تجهيز الأغذية في الهند وأظهرت النتائج اتجاهًا إيجابيًا على الرغم من ذلك. كما بينت أنه في ظل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات تجهيز الأغذية يمثل تحديًا حتى الآن. وتعد التغييرات في السياسة من جهة وتطوير البنية التحتية من جهة أخرى شرطين لدعوة المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاستثمار الأجنبي في الحوافظ المالية.

---

[4] Elizabeth Maria Mercier, Querido Farina and Cláudia Assunção dos Santos Viegas , Foreign Direct Investment and the Brazilian Food Industry in the 90s, International Food and Agribusiness Management Review, Vol 5, Iss 2, 2003.

[5] M. Giulietti,S. Mccorriston &P. Osborne Foreign direct investment in the UK: evidence from a disaggregated panel of the UK food sector, Applied Economics Volume 36, - Issue 7, 2004.

[6] S. Saravanan and V. Mohanasundaram, An Analysis of FDI in Indian Food Processing Industry, INDIAN JOURNAL OF APPLIED RESEARCH, Volume : 3Issue : 3, March 2013.

٤- دراسة (Vyas, Singh and Vyas, 2013)[٧]، هدفت إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعات الغذائية في الهند، وتوصلت الدراسة إلى أنه وفقًا لمؤشر تطوير التجزئة العالمي لعام ٢٠١٣، تراجعت الهند إلى المرتبة ١٤.

٥- دراسة (Babu and Sekhar, 2015)[٨]، حللت الدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة الأغذية في الهند، وقد بينت الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في قطاع تجهيز الأغذية، بلغت ١٩٨ مليون روبية في عام ٢٠٠٠، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه إلى ١٣١٤ مليون روبية في عام ٢٠٠٩ وانخفضت إلى ٨٢٦ مليون روبية في عام ٢٠١١. وخلال هذه الفترة، تم تسجيل النمو بنسبة ١١,١ في المائة سنويًا على التوالي. وضعت وزارة الصناعات الغذائية (MoFPI) خطة عمل لرؤية ٢٠١٥ تتضمن مضاعفة حجم صناعة تجهيز الأغذية ثلاث مراتوتعزيز حصة الهند في تجارة الأغذية العالمية من ١,٥ في المائة إلى ٣ في المائة.

٦- دراسة (Chen, Lin and Yabe,2019)[٩]، هدف الدراسة إلى تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على إنتاجية الشركات الأم على صناعة الأغذية في الصين ومن قاعدة بيانات الشركات الصناعية الصينية ٢٠٠٥-٢٠١٣. وقد أظهرت الدراسة أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج من شركة الأغذية إلى تحسين إنتاجية الشركة الأم بشكل كبير، ولكن هذا الترويج موجود فقط على المدى القصير.

٧- دراسة (Shanmuganathan, Gopalsamy & M. Arul Kumar, 2020)[١٠]، حللت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في قطاع تصنيع الأغذية في الهند. وبعر منهج التحليل الوصفي، تبين حدوث تغيرات بنسبة ٣١٪ في ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٦٢٨,٢٤ مليون دولار. وبلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع ٩٠٤,٩٠ مليون دولار خلال السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠١٨.

---

[7] Vivek Vyas, Chandramauli Singh and Shivani Vyas, Foreign Investment in Global Food Industry, Global Journal of Management and Business Studies. ISSN 2248-9878 Volume 3. Number 10 2013.

[8] G. Suresh Babu and M. Raja Sekhar. Impact of Foreign Direct Investment (FDI) In Indian Food Processing Sector, IOSR Journal of Business and Management, 2015.

[9] Chen. T.-g., Lin, G. and Yabe, M. "Impact of outward FDI on firms' productivity over the food industry: evidence from China", China Agricultural Economic Review. Vol. 11 No. 4. 2019.

[10] S. Shanmuganathan, Gopalsamy & M. Arul Kumar, BENEFITS & CONCERNS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN FOOD PROCESSING AND AGRICULTURAL SECTOR. AEGAEUM JOURNAL. Volume 8. Issue 7. 2020. ISSN NO: 0776-380

٨- دراسة (Djokoto, 2021)[11]، باستخدام بيانات لـ ٤٩ دولة من (١٩٩٣- ٢٠١٦) من FAOSTAT، تم تقديرها بواسطة طريقة العزوم المركزية المعممة (GMM)، تم حساب إحصائيات والد للتأثيرات القصيرة والطويلة المدى للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي من أجل التنمية مجموعات. وقد بينت الدراسة أن الاقتصادات المتقدمة شهدت تأثير المزاحمة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي على المدى القصير، في حين لم تشهد الاقتصادات الأخرى أي تأثير كبير. وفي حالة المدى الطويل، أظهرت قطاعات تصنيع الأغذية في جميع مجموعات التنمية الثلاث تأثيرًا جماعيًا.

مشكلة الدراسة

يعاني الاقتصاد المصري من عديد من المشكلات سواء بفعل عوامل داخلية أو خارجية، وتعتبر مصر اقتصاد نام يتميز بانخفاض دخل الفرد، وانخفاض مستويات الادخار، وارتفاع مستويات البطالة، وعدم كفاءة الوساطة المالية، وارتفاع الديون الخارجية. كما تتميز مصر بالفساد المستمر والقطاع العام المتضخم الذي يزاحم تنمية الاستثمار الخاص. ولا تزال هذه المعاناة مستمرة منذ عقود. وفي الأونة الأخيرة عمدت الحكومة المصرية إلى إصلاح بيئة الاستثمار وتعزيز مناخ جذبه. وذلك بدءا من تهيئة مناخ أعمال جاذب والقضاء على البيروقراطية ومثبطات إنشاء الأعمال. وتعد الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعة في الاقتصاد المصري، ويعزى إليه دور تنموي متمثلا في حفز الناتج وتوليد فرص العمل. وبالتالي فتعزيز قطاع الصناعات الغذائية يعد أولوية من أولويات صانعي السياسة في مصر، وجيب أن تعمل على تهيئة هذا القطاع لمزيد من المنافسة من قبل الاستثمار الأجنبي، سعيا نحو زيادة نطاق السوق وتنمية القدرات الانتاجية والربحية لهذا القطاع.

وعلى ضوء ما تقدم، يتمثل التساؤل الرئيس لهذه الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **" كيف يمكن تحليل وقياس دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟**

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، يتمثل أهمها فيما يلي :

١- ما هي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعات الغذائية في الأدبيات الإقتصادية والدراسات التطبيقية؟

٢- ما هو واقع وتطورات أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال فترة الدراسة؟

[11] Djokoto JG. Level of development, foreign direct investment and domestic investment in food manufacturing [version 2; peer review: 1 approved]. *F1000Research* 2021, 10:72 (https://doi.org/10.12688/f1000research.28681.2)

٣- ما هي تطورات قطاع الصناعات الغذائية في مصر والتحديات التي تواجهها؟

أهمية الدراسة

تكتسب دراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير الصناعات الغذائية في مصر أهمية خاصة لدى صانعي السياسة الإقتصادية، إذ يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم دعامات التنمية. كما تلعب الصناعاة والصناعاة التحويلية دورا هاما في التنمية أيضا. ومن أهم هذه الصناعات هي الصناعات الغذائية، إذ يكتسب دورها أهمية متزايدة في ظل التزايد السكاني والنمو الاجتماعي والاقتصادي بإعتباره أحد القطاعات الحيوية في أي اقتصاد. وتحتل قضية الاستثمار الأجنبي المباشر موقعاً هاماً في السياسات الإقتصادية الرامية إلى التنمية المستدامة، إذ يأتي على رأس أولويات الحكومات المتعاقبة في مصر. ويعزى إليه عملية دفع النمو الاقتصادي وتوليد الوظائف والتي هي واحدة من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري. ناهيك، عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات التقنية للاقتصاد المصري.

أهداف الدراسة

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل وقياس دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

وينبثق عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية، تتمثل فيما يلي:

1- التعرف على الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والصناعات الغذائية في الأدبيات الإقتصادية والدراسات التطبيقية.

٢- رصد واقع وتطورات أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال فترة الدراسة

٣- الوقوف على تطورات قطاع الصناعات الغذائية في مصر

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى إختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : يمكن أن يمد الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعات الغذائية المصري بالفن التكنولوجي اللازم لزيادة انتاجيتها وتعظيم مخرجات القطاع.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة توازن طويل الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية خلال فترة الدراسة

منهج الدراسة والبيانات المستخدمة ومصادر الحصول عليها

تعتمد الدراسة في سبيل إختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها على منهج التحليل الوصفي والمنهج القياسي. ويتم إستخدام المنهج التحليلي في دراسة وتحليل دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير الصناعات الغذائية في كل من الأدبيات الإقتصادية وفي الاقتصاد المصري بغرض الوقوف على الوضع الراهن له وبيان تطوراته. وكذلك بيان التحديات في السياسات القائمة ومحاولة علاجها. كما يتم إستخدام إختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك إعتماداً على نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL في قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ناتج الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨). ويتم إستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المشار إليها لفترة الدراسة. والتي يتم الحصول عليها من عدة مصادر منها على سبيل المثال لا الحصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ووزارة التجارة والصناعة ومركز تحديث الصناعة وقاعدة بيانات البنك الدولي.

أقسام الدراسة

تأتي الدراسة في أربعة أقسام ، يتناول الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والصناعات الغذائية ويختص الثاني بعرض تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر والصناعات الغذائية في مصر. ويقيس القسم الثالث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ناتج الصناعات الغذائية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧. ثم النتائج والتوصيات.

١- الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والصناعات الغذائية

١/١ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف الاستثمار الأجنبى المباشر بالتحويلات المالية التى ترد من الخارج فى صورة عينية أو فى صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح، وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها ودخولها للخارج فى حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادى من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا. وهناك من عرف الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه: المشروعات التى يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبى من خلال المعرفة الفنية والإدارية وبما يملكه من رأس المال النقدى، وقد يكون المستثمر الأجنبى فرداً أو مؤسسة أو فرعاً لإحدى الشركات. وهناك من عرفه على أنه: ذلك المال الوافد على دولة غير دولته والمستخدم مباشرة من أجل الغرض الذى تم من أجله. مما يترتب عليه تملك المستثمر الأجنبى جزءاً من الاستثمارات أو كلها فى فرع معين بالإضافة إلى المشاركة فى إدارة المشروع مع المستثمر الوطنى، فضلاً عن قيام المستثمر الأنبى بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية والمهارات الإدارية والتسويقية والمالية فى جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

ويمكن الاستقرار على تعريف الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى الخارج بشكل مباشر للعمل فى صورة وحدات زراعية أو صناعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسى للاستثمار الأجنبى المباشر[١٢]، وبعد أن عرفنا الاستثمار الأجنبى المباشر يجب الإشارة إلى نقطتين هامتين وهما:

- التمييز بين الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار فى محفظة الأوراق المالية (الاستثمار غير المباشر).
- المقارنة بين الاستثمار الأجنبى المباشر ووسائل التمويل الأخرى.

وقد اختلفت المعالجات النظرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الفكر التقليدى عن المعالجات فى الفكر الحديث، وقد يرجع ذلك لحداثة ظهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث لم تتعد ١٠% من إجمالى الاستثمار الأجنبى فى العالم وذلك حتى عام ١٩١٤ إلا أن هذه النسبة تزايدت بعد الحرب

---

(١٢) أمنية زكى شبانة، دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين "تمويل التنمية فى ظل اقتصاديات السوق"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٧- ٩ إبريل ١٩٩٤، ص ٢ .

العالمية الثانية لتصل إلى أكثر من ٨٠% من إجمالى الاستثمار الأجنبى فى العالم ومن ثم فقد تزايدات المعالجات النظرية بحجم وأهمية هذا النوع من الاستثمار. ولعل أبرز نقاط الخلاف بين النظرية الكلاسيكية، والحديثة يتمثل فى اعتبار النظرية الكلاسيكية الاستثمار الأجنبية بمثابة مباراة من جانب واحد حيث أن الشركات الأجنبية هى المستفيدة دائماً وليس الدولة المضيفة بينما تقوم النظرية الحديثة على افتراض أساسى مؤداه أن كلا الطرفين (الشركة الأجنبية أو الدولة المضيفة) تربطهما مصلحة مشتركة.

وكان أولين (١٩٣٣) أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولى، والذى أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة.فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، حيث أن معدل العائد فى سعر الفائدة يختلف بين الدول فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف فى أسعار الفائدة على رأس المال هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمار وارجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول. كما تم تحليل الاستثمار الأجنبى كنظرية أيضاً على يد ماكدوجال ١٩٦٠ وأيضاً كيمب (١٩٦١ – ١٩٦٤) رغم أن تحليل الاستثمار المباشر هو أساس أو الهدف وراء تحليلهم. والسبب فى ارتفاع سعر الفائدة بالخارج ببساطة هو ندرة رأس المال بالخارج، ولهذا فإن إنتاج رأس المال (أى العائد) سيكون مرتفع. فى ظل ظروف المنافسة الكاملة، فإن إنتاجية رأس المال تمثل العامل الوحيد الذى يحدد معدل العائد على رأس المال. والشكل التالى يوضح هذه النظرية.

٢/١ قطاع الصناعات الغذائية

إن التصنيع هو جوهر عملية التنمية، ويعرّف بأنه أحد الجوانب في تحقيق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تخصص فيها نسب متزايدة من موارد الاقتصاد لإقامة هيكل اقتصادي قوامه القطاع التحويلي، ويتتبع كلا من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية ويؤمن معدلا عاليا من النمو الاقتصادي. كما أن التصنيع مظهر من مظاهر الثورة الصناعية. ويعرف التصنيع الغذائي[١٣] بأنه مجموعة الخطوات المتتالية والمتعاقبة اللازمة لتحويل المادة الخام الزراعية إلى منتج غذائي مجهز أو مصنع نهائي وصالح للاستهلاك الأدمي، وفي ظل عصر التكنولوجيا أصبح التصنيع الغذائي يعرف باسم تكنولوجيا الأغذية food technology وتختلف طرق التحضير والإعداد للخامات الزراعية المراد إنتاجها مع مراعاة إحداث أقل تغيرات ممكنة في خصائص ومميزات هذه

[١٣] فريدة أحمد البسيوني: "دراسة اقتصادية للخضر والفاكهة المصنعة في مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

المادة، بحيث تكون المادة المصنعة أقرب إلى المادة الطازجة من ناحية وأقرب إلى رغبات المستهلك من ناحية أخرى. وتعتبر الصناعات الغذائية فرع من فروع الصناعات الزراعية وهي إحدى الصناعات التحويلية التي تقوم بإنتاج الطعام والشراب من خلال استخدام مواد خام زراعية تجري عليها عمليات تغير في الشكل أي إضافة منفعة شكلية.

- (Form utility) أو في مكان الاستخدام أي إضافة منفعة مكانية.
- (Place utility) وذلك باستخدام أساليب مختلفة.

٢- تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر والصناعات الغذائية في مصر

لم تعد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية الباحثة عن سد هذه الفجوة فحسب، بل أضحت أهمية متعددة الأغراض للبلدان الكبرى صاحبة الاستقرار المالي والاقتصادي، والممتلكة لرصيد مالي وتقني كبير؛ ترغب في الاستفادة والاستزادة من اقتصادياته. الأمر الذي يعزز من أهمية ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي. كذلك، تدل البيانات تعاظم أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يشير مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، إلى تطور من 53 مليار دولار أمريكي عام 1980 إلى 1.74 تريليون دولار عام 2019، بحسب بيانات البنك الدولي.

١/٢ تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: بدأت الحكومة في وضع سياسات تقلل من البيروقراطية والروتين مثل مكان واحد للمستثمر، حيث تمتلك مصر محددات مهمة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر مثل اتساع السوق والعمالة الرخيصة. وكل ذلك نجح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في العقدين الماضيين وبلغ ذروته ١١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، وهو ما يقترب من ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في مقابل، - ٤٨٢,٧ مليون دولار عام ٢٠١١. وذلك على خلفية الاضطرابات السياسية الناتجة عن ثورة يناير. وقد تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، وذلك بعد أن سجل ١,٢٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ووصل إلى ٩,٠١ مليار دولار عام ٢٠١٩، أنظر الشكل رقم (١). ورغم إنخفاض قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بشكل حاد نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية وعقب ثورة يناير ٢٥ في عام ٢٠١١، الذي سجل خلاله أدنى قيمة له. ورغم ذلك، فسرعان ما عادت قيمة الاستثمار الأجنبي إلى التزايد من ٧,٨ مليار دولار إلى ٤,٦ مليار دولار بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤. وصولا إلى ٦,٩ و٨,١ مليار دولار عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي. ورغم

التراجع إلى ٧,١٤ مليار دولار عام ٢٠١٧، عادت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إتجاهها التصاعدي لتسجل ٨,١٤ و٩,٠١ عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على الترتيب.

ووفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٠ الصادر عن الأونكتاد، فإن الاستثمار الداخلي بلغت التدفقات ٩ مليارات دولار أمريكي في في مصر عام ٢٠١٩، بزيادة طفيفة مقارنة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة البالغة ٨ مليارات دولار أمريكي. لا تزال مصر أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا في عام ٢٠١٩، برصيد قدره ٩ مليار دولار أمريكي. في الواقع، أدت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة إلى تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين في البلاد. تظهر البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقلصت إلى ٤,٦ مليار دولار أمريكي من ٦,٢ مليار دولار أمريكي في الفترة بين يوليو ٢٠١٨ ومارس ٢٠١٩. وفي عام ٢٠٢٠، بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحدة.

وتمثل مصر ملاذا استثماريا عربيا بالأساس، فبحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات)، تعد مصر الدولة الأولى في المشاريع الاستثمارية في الدول العربية (٢٠١٥-٢٠١٩)، أنظر الجدول رقم (١)، والذي يبين أن مصر حظيت أضخم الاستثمارات الموجهة للمنطقة بقيمة ١٢٤,٥ مليار دولار تلاها الإمارات والسعودية بنحو ٥٣,٦ مليار دولار و٥٣ مليار دولار على التوالي. فيما استقبلت الإمارات أكبر عدد للمشاريع في المنطقة خلال الفترة محل الدراسة حيث استحوذت على ١٨١٤ مشروعًا بما يمثل ٤١% من إجمالي عدد المشروعات الموجهة للمنطقة، يليها السعودية و جمهورية مصر العربية حيث احتلتا نحو ١٢% و ١١% على الترتيب. ومن المتوقع أن ينمو الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر على مدى السنوات الأربع القادمة لتصل إلى حوالي ١٦,٥ مليار دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وفقًا لصندوق النقد الدولي.

شكل (١) الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة
(ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

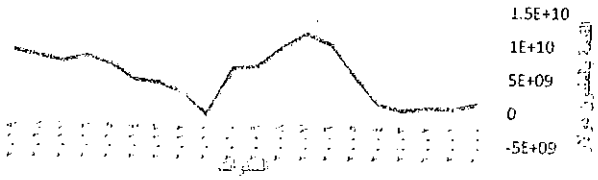

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الجدول (١): قائمة بأهم الدول العربية المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر

أهم 10 دول عربية مستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المكانة الاستثمارية

خلال الفترة ما بين عامي 2018 و2019

م	الدولة	المكانة الاستثمارية		مشاريع جديدة		فرص مستحدثة	
		بمقياس دولة	من الإجمالي %	العدد	من الإجمالي %	العدد	من الإجمالي %
1	مصر	124478	35.2	476	10.9	106659	19.48
2	الإمارات	53610	15.2	1814	41.4	123282	22.52
3	السعودية	53079	15.0	513	11.7	55946	10.22
4	منطقة عمان	32575	9.2	235	5.4	34130	6.24
5	المغرب	22160	6.3	432	9.9	99817	18.23
6	الجزائر	21050	6.0	94	2.1	34954	6.38
7	العراق	12784	3.6	58	1.3	5848	1.07
8	البحرين	9189	2.6	173	4.0	18535	3.39
9	الأردن	8565	1.9	88	2.0	8261	1.51
10	قطر	4533	1.3	177	3.9	14998	2.68
	المجموع	340018	98	4055	93	502133	92

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (٢٠٢٠)، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ٢٠١٩، أبو ظبي.

٢/٢ تطورات أداء الصناعات الغذائية في مصر خلال فترة الدراسة: تمثل الصناعات الغذائية أحد أهم القطاعات التي يعول عليها في داخل أي اقتصاد. ومع تزايد الحاجات في العصر الحديث، تزايد دور الصناعات الغذائية كمكون رئيسي من مكونات الصناعة، ويقع على عاتقه توفير الأمن الغذائي للدول. لذلك، تهتم كثير من الدول بقطاع الصناعات الغذائية وتضع نصب أعينها، وتعمل على تلبية المتطلبات اللازمة لتنموية هذا القطاع. في حين أنه من المتوقع عمومًا أن تؤدي الصناعة دورًا في الأمن الغذائي، ويُنظر إلى هذا على أنه دور أساسي لكافة أفراد المجتمع سواء كانوا مستهلكين لديهم حرص على توفير الاحتياجات الغذائية بجودة عالية أو لفائدة الاقتصاد القومي الذي يغشل فيه قطاع الصناعات الغذائية حيراز هاما لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو لدوره في الصادرا وجلب العملات الأجنبية.

بلغت المساحة المزروعة في مصر نحو ٩,٤ مليون فدان في عام ٢٠٢٠، وتُعد المحاصيل الزراعية هي المدخلات الأساسية لتصنيع المحاصيل الزراعية والتي تمثل بدورها أكبر قطاع فرعي للصناعات الغذائية تليها منتجات الألبان والأغذية الجاهزة والمطاحن والزيوت والدهون والمياه الطبيعية وغيرها. كما تستمر الحكومة المصرية في الاستثمار فى مشروعات استصلاح الأراضي من أجل زيادة مساحة الرقعة الزراعية. ويقوم مصنعو الأغذية المتطورون في مصر بأعمال إنتاج وتعبئة عالية الجودة وبأسعار تنافسية وجذابة للأسواق العالمية. علاوة على ذلك، يُعَد قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات التصدير في مصر. وهناك العديد من قصص النجاح التي تعمل في السوق المصري في مجال الصناعات الغذائية مثل نستله ومجموعة أمريكانا وتتراباك وغيرها. وقد أعدت

الحكومة العديد من الخطط الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي للدولة على الصعيدين الإنتاجي والاستهلاكي، ومنها[١٤]:

- زيادة استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في مصر وفي المنطقة بشكل عام، مما يساعد في تحسين مرافق الإنتاج.
- تلتزم الحكومة بتطوير شبه جزيرة سيناء وتقنين وضع المزارعين والمستثمرين في المنطقة.
- ستعمل العوامل الديموغرافية المواتية على دعم الاستهلاك الغذائي حتى عام ٢٠٢٣ وما بعده.

تمثل مصر محورًا إنتاجيًا وتصديريًا رئيسيًا للصناعات الغذائية بمنطقة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا، مشيرة الى أن استثمارات قطاع الصناعات الغذائية في مصر تبلغ نحو ٥٠٠ مليار جنيه، ويسهم بنحو ٢٤,٥ % من الناتج المحلى الإجمالى ويستوعب ٢٣,٢ من حجم العمالة فى مصر. يمثل فرصة متميزة لتحقيق مستهدفات خطة الوزارة لتعميق الصناعات الغذائية وصناعة التعبئة والتغليف، ومن ثم المساهمة فى زيادة صادرات الصناعات الغذائية المصرية إلى الأسواق العالمية وبصفة خاصة أسواق دول القارة الإفريقية. كما أن صادرات قطاع الصناعات الغذائية بلغت خلال الـ٦ أشهر الأولى من العام ٢٠٢١ نحو ٢ مليار و٣٥ مليون دولار مقارنة بنحو مليار و٧٨٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى بنسبة زيادة بلغت ١٤%.

شكل رقم (٢) أهم نشاطات قطاع الصناعات الغذائية في مصر

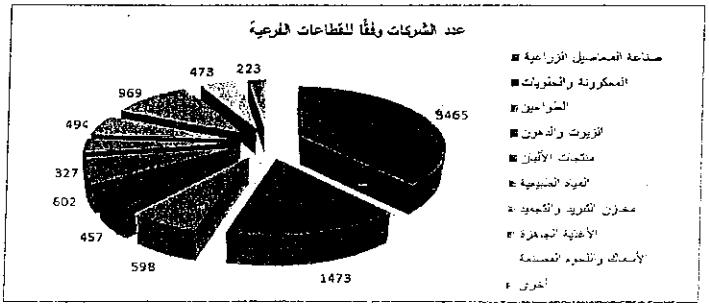

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، (٢٠٢٠)، الصناعات الغذائية، https://www.investinegypt.gov.eg/arabic/pages/sector.aspx?SectorId.

وتبلغ مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الصادرات غير البترولية لمصر إلى ١٣%. ويتكون القطاع ٥٢٠٠ منشأة صناعية عاملة بالقطاع، وعدد العاملين به ٧ مليون عامل. و٥٠٠ مليار جنيه

[١٤] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الصناعات الغذائية، ٢٠٢٠، https://www.investinegypt.gov.eg/arabic/pages/sector.aspx?SectorId=82.

حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية. و٣٥٢ مليون جنية حجم الأعمال بقطاع الصناعات الغذائية، وذلك بحسب بيانات وزارة التجارة والصناعة في مصر. تصل استثمارات القطاع إلى حوالي ٥٠٠ مليار جنيه ، بالإضافة إلى مساهماته في الناتج المحلي الإجمالي، يوفر ٢٣,٢٪ من فرص العمل في مصر. أضف إلى ذلك، أن صناعة المواد الغذائية هي ثاني أكبر صناعة في مصر من حيث القيمة المضافة والأكبر من حيث العمالة الصناعية. وحققت معدل نمو متوسط قدره ٢٠٪ خلال فترة الخمس سنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠.

وفي نطاق أهمية قطاع الصناعات الغذائية كقطاع رائد تمتد أهميته للعالم الخارجي، فقد تزايد بلغت قيمة الصادرات من الصناعات الغذائية ٨ مليارات و٧٨ مليون جنيه، بينما وصلت قيمة الواردات ١٢ ملياراً و٤٠٣ ملايين جنيه و تبلغ قيمة الإنتاج التام في صناعة المنتجات الغذائية و٣مليوناً و ١٨٤ الف جنيه أما المشروبات فإنتاجها ٣ ملايين و٧٨٢ ألفاً و١٨٣ جنيها، ويبلغ عدد المشتغلين في القطاع ٢٢٤ ألفاً و٦٩٣ عاملاً. وفي عام ٢٠١٧، سجلت صادرات الصناعات الغذائية ٢,٨ مليار دولار[١٥].

ويبلغ حجم قطاع التجزئة للمواد الغذائية في مصر حوالي ١٥ مليار دولار. تتوقع المصادر نمواً يتراوح بين ١٥ و ٢٠٪ خلال السنوات الخمس المقبلة. لا تزال المنافذ التقليدية تهيمن على السوق المصري، حيث تمثل ٩٨٪ من إجمالي المنافذ وحوالي ٧٥٪ من إجمالي المبيعات. قطاع بيع المواد الغذائية بالتجزئة في مصر مجزأ ويهيمن عليه تجار التجزئة الصغيرون والتقليديون للبقالة، الذين يمثلون ١١٥٠٠٠ من منافذ البيع ٩٨ ٪ من حوالي ١١٩٠٠٠ متجراً في البلاد و ٨٠ ٪ من المبيعات. ويشكل القطاع الرسمي المتنامي من محلات السوبر ماركت الحديثة والهايبر ماركت والمتاجر النسبة المتبقية ٢٪ التي تضم ١٥٠٠ منفذاً وتمثل حوالي ٢٠٪ من إجمالي المبيعات. ومن المتوقع أن يتضاعف سوق التجزئة الحديث للبقالة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١ (Food Africa, 2020)[١١].

3- تقدير أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ناتج الصناعات الغذائية في مصر

يتم استخدام بيانات تغطي الفترة 2000 -2017 وهي أطول فترة ممكنة متاح لها بيانات عن المتغيرات المقترحة محل التقدير، ونعتمد في الحصول على هذه المتغيرات من مجموعة المصادر الرسمية الدولية منها والمحلية على سبيل المثال من قواعد البيانات الرسمية العالمية

[١٥] وزارة الصناعة و التجارة الموقع الرسمي http://www.mti.gov.eg/Arabic/News/default.aspx

[١١] http://www.foodafrica.com.eg/market-report/

منها قاعدة البيانات للبنك الدولي World Bank Database، ومن منظمة الاستثمار التابعة للأمم المتحدة (الأونكتاد - UNCTAD)، ومن قواعد البيانات المحلية على سبيل المثال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (CAPMAS)، والبنك المركزي المصري (Central Bank Of Egypt – CBE). ويتضح من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي تمت على الموضوع والتي تناولت دراسة العلاقة بين الصناعات الغذائية من ناحية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخري، وأيضا علاقة الاستثمار الأجنبي بنمو قطاع الصناعات الغذائية في مصر، نقترح جملة من المتغيرات بغرض التحليل والقياس للعلاقات التبادلية بين هذه المتغيرات بهدف اختبار مجموعة الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة، ولهذا فإن اختيار هذه المتغيرات على أساس الجانب النظري لهذا الدراسة وكذلك الدراسات السابقة المشابهة والتي لها علاقة بموضوع البحث، كما نشير إلى مدى إمكانية توفر البيانات الخاصة بالبحث، وعلى هذا الأساس نقترح المتغيرات في الجدول رقم (2).

جدول رقم (٢)

يوضح المتغيرات المستخدمة في النموذج ومصادر الحصول عليها واشارة معاملاتها المتوقعة

المتغيرات المستخدمة	الرمز	مصادر البيانات	الإشارة المتوقعة
الناتج من الصناعات الغذائية	FPROD	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (CAPMAS)	
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	الأونكتاد - UNCTAD	+
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	GDP	والبنك المركزي المصري (Central Bank Of Egypt - CBE)	+
عدد العاملين الصناعات الغذائية	EMP	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (CAPMAS)	+
الصادرات من الصناعات الغذائية	EXPFP	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (CAPMAS)	+
اجمالي الصادرات	ALLEXP	قاعدة البيانات للبنك الدولي World Bank Indicators	+
الواردات من الصناعات الغذائية	IMPFP	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (CAPMAS)	+
إجمالي الواردات	ALLIMP	قاعدة البيانات للبنك الدولي Indicators World Bank	+
الإنفاق الاستهلاكي النهائي (إجمالي الاستهلاك سابقا)	CONS	World Bank national accounts data, and National Accounts data files	+
معدلات التضخم باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	INF	قاعدة البيانات للبنك الدولي World Bank Indicators	-

المصدر: إعداد الباحث

ثانيا: الاختبارات الإحصائية المبدئية: وهي:

١. اختبار الاعتدال **Normality Test**: اختبار جاركا-بيرا بالإنجليزية (Jarque-Bera Test):
هو اختبار إحصائي لتأكيد الفرضية المنعدمة "العينة مستقاة من جمهرة موزعة طبيعيا." تم اقتراح الاختبار من طرف الإحصائيين كارلوس جاركا وأنيل بيرا سنة ١٩٨٠. ينتمي اختبار جاركا-بيرا إلى الاختبارات غير المعلمية بحكم أنه، على عكس الاختبارات المشابهة (شابيرو ويلك مثلا) فإنه لا يهتم بالتشابه الإحصائي للبيانات مع بيانات نظرية بنفس أبعادها (متوسط وحجم العينة مثلا). يقوم الاختبار على قياس مدى اقتراب مميزات النزعة المركزية للعينة المدروسة، وخصوصا معاملي الالتواء (Skweness) والتفرطح (Kurtosis)، مع معاملات عينة موزعة طبيعيا، بنفس المتوسط والتباين. يتميز الاختبار أيضا بسهولة تطبيقه وبقوته الاختبارية بالنسبة للعينات الكبرى[17]. باعتبار عينة تضم N عنصرا إحصائيا ببياناتهم وفق متغير كمي x، الفرضية المنعدمة ونقيضتها هما:

H_0: البيانات موزعة طبيعيا

H_1: البيانات غير موزعة طبيعيا

إحصائية الاختبار يشار إليها ب JB وتساوي:

$$JB = \frac{\eta}{6}(\beta_1^2 + \frac{(\beta_2-3)^2}{4}) \qquad (4)$$

بحيث β_1 و β_2 هما على التوالي معاملا الالتواء والتفرطح حسب قيم العينة.

التي بموجبها ترفض الفرضية تكون بدلالة عتبة القيمة الاحتمالية α ودرجة الحرية الموافقة لتوزيع كاي تربيع . باستخدام القيم الاحتمالية (p-value) إذا كانت القيمة الاحتمالية لـ α أقل من ٠,٠٥ ترفض الفرضية المنعدمة، إذا كانت القيمة الاحتمالية لـ α أكبر من ٠,٠٥، لا ترفض الفرضية المنعدمة. من نتائج هذا الاختبار أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي. كما يظهر في الشكل التالي، حيث أن قيمة p-value لاختبار JB أكبر من ٠,٠٥.

[17] Seddighi, H. (2013). *Introductory Econometrics: a practical approach*. Routledge.

شكل رقم (٣)

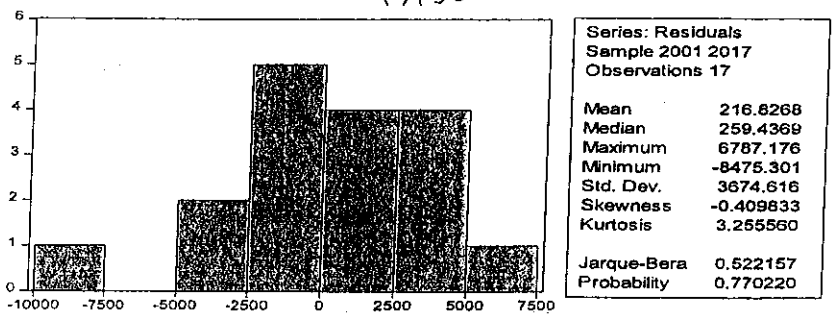

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

٢. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة للاستقرار: قبل التحقق من إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يجب أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة ولذلك نقوم باختبارات جذر الوحدة على السلاسل الأصلية تعتبر دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ضرورية قبل بدأ عملية التقدير، فتكون مستقرة إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ومن أجل القيام بهذه الخطوة نعمد إلى إخضاع السلاسل الزمنية محل الدراسة) بعد إدخال اللوغاريتم على المتغيرات (لاختبارين من أهم اختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا في دراسة استقراريه السلسلة وهما اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) ، ونعتبر السلسلة مستقرة إذا كان أحد الاختبارين على الأقل يثبت ذلك، حيث أننا نتبع منهجية ديكي فولر في تحليل نماذج جذر الوحدة و نعتبر مستوي ٨٠ % كحد أعلى لرفض الفرضية المعدومة و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها، و نلخص نتائج اختبارADF و PP في الجدول (٢)[١٨].

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (٢) الذي يوضح نتائج اختباري ADF وPP لاستقرارية [١٩] السلاسل الزمنية أن احتمالية اختبار ADF المحتسبة أكبر من قيمها الجدولية الموضحة في الجدول السابق، وبذلك فان السلاسل الزمنية مستقرة في مستوياتها الاصلية Level للمتغيرات التالية: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الصادرات من الصناعات الغذائية (EXPFP)، الواردات من الصناعات الغذائية (IMPFP)، عدد العاملين الصناعات الغذائية (EMP)؛ وبعضها في الفرق

[18] Sims, C. A. (1988). Bayesian skepticism on unit root econometrics. *Journal of Economic dynamics and Control*. *12*(2-3), 463-474.

[19] Phillips, P. C. (1987). Time series regression with a unit root. *Econometrica: Journal of the Econometric Society*, 277-301.

الأول 1st difference مثل الناتج من الصناعات الغذائية (FPROD)، اجمالي الصادرات (ALLEXP)، إجمالي الواردات (ALLIMP)، الإنفاق الاستهلاكي النهائي (CONS)، وأخيرا معدلات التضخم باستخدام CPI (INF). ومن اختبار Phillips--Perron (PP) احتمالية PP قيم المحتسبة أكبر من قيمها الجدولية الموضحة في الجدول السابق، وبذلك فان السلاسل الزمنية مستقرة في مستوياتها الاصلية Level للمتغيرات التالية: الناتج من الصناعات الغذائية (FPROD)، الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (GDP)، عدد العاملين الصناعات الغذائية (EMP)، الصادرات من الصناعات الغذائية (EXPFP)، الواردات من الصناعات الغذائية (IMPFP)؛ وبعضها في الفرق الأول 1st difference مثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، اجمالي الصادرات (ALLEXP)، إجمالي الواردات (ALLIMP)، الإنفاق الاستهلاكي النهائي (CONS)، وأخيرا معدلات التضخم باستخدام CPI (INF).

الجدول رقم (٣) يوضح نتائج اختباري ADF وPP لاستقرارية السلاسل الزمنية

PP		ADF		الرمز	المتغير
1st difference	Level	1st difference	Level		
0.999	0.0071	0.01235	0.9967	FPROD	الناتج من الصناعات الغذائية
0.0361	0.1688	0.0155	0.0361	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
0.7431	0.000	0.9270	0.4516	GDP	الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج
0.2949	0.0017	0.4311	0.0041	EMP	عدد العاملين الصناعات الغذائية
0.9669	0.0041	0.5961	0.0087	EXPFP	الصادرات من الصناعات الغذائية
461٠٤0.	0.9956	17٠٤0.	0.9981	ALLEXP	اجمالي الصادرات
0.6551	17٢0.0	0.6551	0.0017	IMPFP	الواردات من الصناعات الغذائية
7٠٤٨0.	٧٨٩٤.٠	0٢٤٨.0٠	0.9129	ALLIMP	اجمالي الواردات
0.0027	0.0842	0.0384	0.7540	CONS	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
0.0304	0.8606	0.0297	0.5989	INF	معدلات التضخم باستخدام CPI

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews.

4- <u>تقدير النموذج:</u> كما أشرنا سابقا، يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة تحليل دور وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي أداء قطاع الصناعات الغذائية في مصر، وللقيام بذلك سنقود بتقدير العلاقة علي قطاع الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلي ٢٠١٧. واستنادا الي الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت هذه العلاقة ولتحقيق هذا الهدف، فإننا نستخدم المعادلة رقم 5 والتي توضح الناتج من الصناعات الغذائية كمتغير تابع، و الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج الحلي الإجمالي وعدد العاملين بقطاع الصناعات الغذائية، وحجم الصادرات من الصناعات الغذائية وحجم الواردات منها واجمالي الصادرات وإجمالي الواردات بالإضافة إلي معدل التضخم باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وأخيرا حجم الاستهلاك

النهائي، يظهر ذلك كما في المعادلة رقم 1 التي توضح المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع خلال فترة الدراسة التي تتراوح ما بين عامي 2000 وعام 2017 لقطاع الصناعات الغذائية في مصر باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج الانحدار ذات فترات الابطاء كما سبق وشرح انهم الأكثر مناسبة طبقا لطبيعة البيانات المتاحة عن قطاع الصناعات الغذائية وعن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال نفس الفترة محل الدراسة. جدير بالذكر أن معظم الدراسات السابقة استخدمت هذه المتغيرات في قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي ناتج قطاع الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة محل الدراسة.

$$FPROD_t = \alpha + \beta_1 * FDI_t + \beta_2 * GDP_t + \beta_3 * EMP_t - \beta_4 * EXPFP_t + \beta_5 * ALLEXP_t + \beta_6 * IMPFP_t + \beta_7 * ALLIMP_t + \beta_8 * CONS_t - \beta_9 * INF_t + \varepsilon_t \quad (5)$$

, 2, 3,.... T١ =t

حيث: t = الفترة الزمنية؛ T = عدد المشاهدات.

ولتقدير المعادلة رقم ٥ باستخدام برنامج التحليلات الإحصائية للبيانات الاقتصادية Eviews، مستخدما نموذج التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي بفترات ابطاء. وقبل اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج ARDL وعرض نتائجه، من المهم الإشارة أن إجراء اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية لمعرفة درجة استقرار المتغيرات ليس شرطا ضروريا للبدء بتطبيق نموذج ARDL، إلا أن النموذج لا يعمل بدقة إذا كان هناك بعض المتغيرات مستقرة في حالة الاختلاف الثاني أي I(2) والذي تم تأكد من خلوه بالفعل، والتأكد من أن المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى كحد أقصي. وهو ما تم التأكد منه في الاختبارات الإحصائية المبدئية.

أولا: اختبار التكامل المشترك Cointegration Test وفقا لنموذج ARDL: علي ضوء نتائج اختبارات السكون الواردة في الجدول رقم ٢، اتضح أن بعض المتغيرات المستخدمة في التقدير ساكنة عند الفرق الاول وفقا لاختبار ديكي فولر المعدل، لذا سيتم الاعتماد على أسلوب التكامل المشترك لاختبار مدي تحقق العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وهو ما يعرف باختبار الحدود. ويعتبر أسلوبARDL المبني على نموذج UECM واختبار الحدود ARDL Bound Testing Approach المقترحة من قبل (Pesaran et al. 2001) الأنسب للكشف عن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج حيث يتم اختبار التكامل المشترك بتقدير نموذج UECM بالصيغة التالية [٢٠]:

[20] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith. R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, *16*(3), 289-326.

$$\Delta FPROD_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta \text{FPROD}_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \phi_i \Delta FDI_t + \sum_{i=1}^{m} \vartheta_i \Delta GDP_t + \sum_{i=1}^{n} \theta_i \Delta EMP_t + \sum_{i=1}^{s} \delta_i \Delta EXPFP_t - \sum_{i=1}^{d} \varphi_i \Delta IMPFP_t + \sum_{i=1}^{g} \sigma_i \Delta CONS_t - \sum_{i=1}^{l} \Gamma_i \Delta INF_t + \beta_1 * FDI_t + \beta_2 * GDP_t + \beta_3 * EMP_t + \beta_4 * \text{EXPFP}_t - \beta_5 * IMPFP_t + \beta_6 * CONS_t - \beta_7 * INF_t + \varepsilon_t \quad (5)$$

ولإجراء اختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج ، تتم صياغة الفروض كالآتي

فرضية العدم : عدم وجود تكامل مشترك

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = 0$$

مقابل فرضية البديلة: وجود تكامل مشترك

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq \beta_7 \neq 0$$

لكن قبل تقدير النموذج، ينبغي تحديد فترات الإبطاء الزمني (Number of Lag Time Period)لمتغيرات الفرق الأول لكل متغير من متغيرات النموذج وفقا لمعيار (SBC) ، حيث أن نموذج ARDL شديد الحساسية بالنسبة لفترات الإبطاء. في هذه الحالة نستعين ببرنامج Eviews الذي يقوم تلقائيا بتحديد فترات الإبطاء الزمني إلى فترة زمنية واحدة لكل من متغير الناتج من الصناعات الغذائية، والإنفاق الاستهلاكي الاجمالي، وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، أما المتغيرات الأخرى الممثلة في الواردات من الصناعات الغذائية والصادرات منها، بالإضافة إلى معدل التضخم فلم يكن هناك أية فترة تخلف زمني وفقا لـSBC ، وبالتالي يصبح النموذج ARDL بعد تقدير نموذج UECM وفقا لأسلوب ARDL يتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول 4.

وهنا يتم مقارنة إحصائية (F) المقدرة مع القيم الجدولية التي اقترحها وليس قيم (F) الاعتيادية، وهي عبارة عن قيمتين جدوليتين، احداهما تمثل الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، والأخرى تمثل الحد الأدنى في حالة التكامل من درجة الصفر I(0) فإذا تجاوزت قيمة (F) المحسوبة قيمة الحد الأعلى فانه يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بدون الحاجة لمعرفة رتبة التكامل، أما إذا كانت اقل من الحد الأدنى فانه لا يمكن رفض فرضية العدم، وفي حالة وقعت قيمة (F) بين الحدين فانه لا يمكن اتخاذ قرار حاسم، وبالتالي فانه لابد من فحص خواص السلاسل الزمنية لمعرفة درجة التكامل قبل اتخاذ القرار، ويعتمد اختبار (F)هنا على عدد المتغيرات التفسيرية، وفيما إذا كان نموذج(ARDL) يحتوي على ثابت. يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة احصائية (F) تساوي (٤,٨٦٣٠٧) أكبر من القيم الحرجة عند

حدها الادنى عند مستوى (١٠%) والتي تساوي-(٣,١٧) والتي تعني قبول الفرضـــية البديلـــة اي ان هناك توازن طويل الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لمدة الدراسة. ويظهر ذلك كما في الجدول رقم ٣.

ثانيا: اختبار الانحدار الذاتي بفترات ابطاء ARDL (Auto-regressive Distributed Lag Models)

جدول (٧) يوضح نتائج المقدرات قصيرة الاجل وتصحيح الخطأ لنموذج ARDL

Dependent Variable: FPROD
Method: ARDL
Date: 09/02/21 Time: 15:29
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments
Dependent lags: 2 (Fixed)
Dynamic regressors (2 lags, fixed): EXPFP EMPFP IMPFP CONS INF
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FPROD(-1)	-0.106575	0.278340	-0.382894	0.7213
FPROD(-2)	2.189904	0.443817	4.934247	0.0078
EXPFP	-2.010294	1.562677	-1.286442	٨26٠0.
EXPFP(-1)	-2.399415	1.902521	-1.261177	275٠0.
EXPFP(-2)	0.317571	2.704231	0.117435	122٠0.
EMPFP	0.147873	0.083091	1.779660	0.1497
EMPFP(-1)	-0.073267	0.085704	-0.854874	408٠0.
EMPFP(-2)	-0.162614	0.088013	-1.847607	0.1384
IMPFP	2.061894	1.258783	1.638007	78٠٢0.
IMPFP(-1)	-2.604988	1.143330	-2.278421	89\0.0
IMPFP(-2)	1.031913	1.035673	0.996370	375٠0.
CONS	0.320862	0.041782	7.679504	0.0001
CONS(-1)	-0.083962	0.06628	-1.266782	0.0249
CONS(-2)	0.825182	0.003468	237.911189	0.0000
INF	0.085956	0.056907	1.510472	0.1694
INF(-1)	0.175185	0.009459	18.521231	0.0000
INF(-2)	-0.342151	0.308226	-1.110065	0.0292
C	-7756.189	17586.37	-0.441034	682٠0.

R-squared	0.995449	Mean dependent var	63326.24
Adjusted R-squared	0.982933	S.D. dependent var	38061.74
S.E. of regression	4972.356	Akaike info criterion	19.97488
Sum squared resid	98897308	Schwarz criterion	20.55432
Log likelihood	-147.7990	Hannan-Quinn criter.	20.00455
F-statistic	79.53719	Durbin-Watson stat	2.126378
Prob(F-statistic)	0.000365		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

ثالثاً: تقدير العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ: من خلال الجدول (٥) يلاحظ وجود استجابة طويلة الأجل بين المتغير التابع الناتج من الصناعات الغذائية وبين المتغيرات التفسيرية الأخرى. لان كل قيم الاحتمالات الخاصة بالمعاملات أقل من ٠,٠٥ باستثناء الصادرات والواردات من الصناعات الغذائية والعمالة بقطاع الصناعات الغذائية. وهو كما يظهر بالجدول رقم ٤.

جدول (٤) نتائج اختبار الحدود Bound test ونطاق القيم الجدولية ل (F)

Test Statistic	Value	k
Statistic F	٤,٨٦٣٠٧	٢
Critical Value Bonds		
Significance	الحد الادنى Bound I	الحد الاعلى II Bound
%١٠	٣,١٧	٤,١٤
%٥	٣,٧٩	٤,٨٥
%٢,٥	٤,٤١	٥,٥٢
%١	٥,١٥	٦,٣٦

المصدر: من عمل الباحث بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي.

يوضح التقدير الأولي لنموذج (ARDL) الذي يضم الناتج من الصناعات الغذائية كمتغير تابع وعدد من المتغيرات تفسيرية كما ورد بالجدول رقم ١، ان النموذج معنوي ككل من خلال اختبار (F) وقيمة معامل التحديد المصحح (R^2) (0.987) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، ويؤكد أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر حوالي ٩٨٧ في المائة من التغيرات التي تحدث في نسبة الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ الي ٢٠١٧.

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم ٥ أن معامل تصحيح الخطأ يأخذ اشارة سالبة وهي معنوية احصائيا عند مستوى اقل من ٥% مما يعني أنه تم تصحيح ما قيمته (٣٤%) من الاختلال أو الانحراف قصير الاجل في المتغيرات التفسيرية في السنة السابقة الى السنة الحالية، فضلاً عن أن المعلمات القصيرة الاجل تبين أن المتغيرات التفسيرية كانت معنوية أي هناك علاقة قصيرة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

جدول (٥) يوضح قيم المقدرات طويلة الاجل لنموذج ARDL

Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)

Date: 09/04/21 Time: 21:25

Sample (adjusted): 2001 2017

Included observations. 17 after adjustments

Cointegrating equation deterministics: C

Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ALLEXP	-0.277811	0.054253	-5.120642	0.0014
ALLIMP	-0.078187	0.021551	-3.627998	0.0084
FDIINFL	1411.307	431.9683	3.025717	0.0192
EMPFP	0.031765	0.048639	0.653079	0.5346
CONS	3.91E-09	1.25E-08	-0.313506	63٠٢0.
GDP	0.056331	0.016413	3.432105	0.0110
IMPFP	1.016694	0.793709	1.280940	0.2410
INF	1473.897-	299.7575	4.916964	0.0017
EXPFP	1.042708	1.352176	0.771133	0.4659
C	4997.527	22162.63	0.225493	0.8280

R-squared	0.987318	Mean dependent var	60805.33
Adjusted R-squared	0.971012	S.D. dependent var	38290.82
S.E. of regression	6519.328	Sum squared resid	2.98E+06
Long-run variance	8766689.		

المصدر: من عمل الباحث بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي.

رابعاً نتائج النموذج: يلاحظ من خلال الجدول رقم (٤ و٦) أن قيمة احصائية (F) تساوي (79.53719) أكبر من القيم الحرجة عند حدها الأدنى عند مستوى (١%) والتي تساوي (4.13) والتي تعني قبول الفرضية البديلة أي أن هناك توازن طويل الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية خلال فترة الدراسة. وفي تقدير العلاقة بين الناتج من الصناعات الغذائية وبين بعض المتغيرات التفسيرية- كما هو محدد في الجدول رقم ٦- ومنها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للتعرف على مقدار تأثير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر على ناتج الصناعات الغذائية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧، نعتمد على نموذج التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي بفترات ابطاء ARDL (Auto-regressive Distributed Lag Models)، توضح نتائج التقدير لنموذج (ARDL) الذي يضم الناتج من الصناعات الغذائية كمتغير تابع، وبعض المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الاجور فى الصناعات الغذائية، الصادرات والواردات من الصناعات الغذائية، حجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عوامل الإنتاج، ومعدل التضخم وحجم الاستهلاك المحلي النهائي كمتغيرات تفسيرية، أن النموذج معنوي ككل من خلال اختبار (F) وقيمة معامل

التحديد (R^2) ٠,٩٨٧ مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج. بالإضافة إلى أن قيمة اختبار دربن واتسون تساوي ٢,١٢٦ مما يعني عدم وجود ارتباط تسلسلي بين المتغيرات المستقلة حيث أن ارتفاع هذه القيمة عن الحدود العليا لقيمة الإختبار تعني وجود ارتباط طردي (موجب)، وأن انخفاض هذه القيمة عن الحدود الدنيا تعني وجود ارتباط عكسي (سالب)، وأن القيمة المثلي لهذا الاختبار عندما تقترب من ٢ وعندها لا يكون هناك ارتباط لا طردي ولا عكسي بين المتغيرات التفسيرية والبواقي، وأيضا تشير نتائج النموذج إلى أن الحد الثابت غير معنوي، حيث أن قيمة احتمال t-statistic تساوي ٠,٨٢٨ وهي أكبر من ٠,٠٥، أنه توجد علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين حجم ناتج من الصناعات الغذائية حيث أن قيمة أن قيمة احتمال t-statistic تساوي ٠,٠١٩٢ وهي أقل من ٠,٠٥، هذه العلاقة طردية حيث أن إشارة معامل اجمالي الواردات موجبة، وهذا يعني زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ١ دولار تؤدي إلى نقص الناتج من الصناعات الغذائية بمقدار ١,٣٠٧ دولار.

جدول (٦) يوضح قيم المقدرات طويلة الاجل لنموذج ARDL

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.343898	0.105663	3.254676	0.0116
FDI	0.802163	0.023967	33.46892	0.0000
EMPFP	0.212588	0.036112	5.886844	0.0004
ALLEXP	-0.595564	0.193885	-3.071741	0.0180
ALLIMP	0.320862	0.041782	7.679504	0.0001
EXPFP	0.362098	0.117902	3.071187	0.0180
IMPFP	0.602163	0.236112	8.53687	0.0354
CONS	0.140115	0.063092	2.220803	0.0618
INF	0.590498	0.011482	51.42743	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، وعبر منهجا التحليل الوصفي والمنج القياسي، أظهرت الدراسة النتائج التالية:

١- **أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الباحثة عن سد هذه الفجوة فحسب، بل** أضحت أهمية متعددة الأغراض للبلدان الكبرى صاحبة الاستقرار المالي والاقتصادي، والتي تمتلك رصيد مالي وتقني كبير. ومن ثم فقد تعاظمت قيمة ومستويات الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا من ٥٣ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٠ إلى ١,٧٤ تريليون دولار عام ٢٠١٩، بحسب بيانات البنك الدولي. كذلك، قد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام واسع النطاق من البحث والدراسة في مصر، خاصة دوره المتعلق بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل. ومما يزيد من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر أن تم وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠، ووفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٠ الصادر عن الأونكتاد، فإن الاستثمار الداخلي بلغت التدفقات ٩ مليارات دولار أمريكي في في مصر عام ٢٠١٩، بزيادة طفيفة مقارنة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة البالغة ٨ مليارات دولار أمريكي. لا تزال مصر أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا في عام ٢٠١٩، برصيد قدره ٩ مليار.

٢- بينت الدراسة أن الصناعات الغذائية في مصر تضطلع بدور حيوي ورائد حيث أنها مساهم رئيسي في الناتج الصناعي، ولها دور بارز في توليد فرص عمل، ناهيك عن قدراتها التصديرية التي تجلب عملة أجنبية وتساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات. ورغم هذا تواجه الصناعات الغذائية عددا من التحديات في مقدمتها التطور الخاص بالفن الإنتاجي والتطورات التكنولوجية، ناهيك عن عدم وجود أطر مؤسسية داعمة لتطوير هذه الصناعات بفاعلية.

٣- من الناحية القياسية، قدرت الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي ناتج قطاع الصناعات الغذائية في مصر خلال الفترة محل الدراسة. وبالاعتماد على نموذج التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي بفترات ابطاء ARDL (Auto-regressive Distributed Lag Models)، توضح نتائج التقدير لنموذج (ARDL) الذي يضم الناتج من الصناعات الغذائية كمتغير تابع، وبعض المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الاجور في الصناعات الغذائية، الصادرات والواردات من الصناعات الغذائية، حجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عوامل

الإنتاج، ومعدل التضخم وحجم الاستهلاك المحلي النهائي كمتغيرات تفسيرية، أن النموذج معنوي ككل من خلال اختبار (F) وقيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٩٨٧ مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج. بالإضافة إلى أن قيمة اختبار دربن واتسون تساوي ٢,١٢٦ مما يعني عدم وجود ارتباط تسلسلي بين المتغيرات المستقلة حيث أن ارتفاع هذه القيمة عن الحدود العليا لقيمة الاختبار تعني وجود ارتباط طردي (موجب)، وان انخفاض هذه القيمة عن الحدود الدنيا تعني وجود ارتباط عكسي (سالب). وتوصلت الدراسة إلى قبول الفرضية البديلة، التي أكدت أن هناك توازن طويل الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية خلال فترة الدراسة.

وعلى ضوء ما تقدم، توصي الدراسة بما يلي:

١) الاهتمام بمفهوم وتطبيقات تعميق الصناعات الغذائية والعمل على نشر أبعاده المختلفة في كل جنبات الاقتصاد

٢) العمل على صياغة قوانين موحدة وفعالة ومخصصة للاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الغذائية

٣) العمل على الحد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري كعامل مساعد لتعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الغذائية

٤) إتباع نمط حوكمة الصناعات الغذائية وزيادة مستوى فعالية القطاع العام

٥) زيادة مستويات الإنفاق على البحث والتطوير والاهتمام بالجانب النوعي لهذه الأبحاث والتركيز على زيادة إنتاجية مشروعات الصناعات الغذائية

٦) عقد شراكات بين القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب وتسهيل الإجراءات الخاصة بمشروعات هذه الشراكة.

٧) إنشاء قاعدة بيانات للصناعات الغذائية في مصر توضح فرص الاستثمار في هذه الصناعات وصياغة خريطة استثمارية

٨) التنسيق بين خطط الإنتاج الزراعي وخطط التصنيع الغذائي

٩) وضع الأمن الغذائي المصري وزيادة مستوى صادرات الصناعات الغذائية في سياق خارطة معدلة من قبل المتخصصين في هذا المجال.

قائمة المراجع

- أمنية زكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين "تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٧- ٩ إبريل ١٩٩٤.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ٢٠١٩، أبو ظبي ٢٠٢٠.
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الصناعات الغذائية https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic. ٢٠٢٠
- فريدة أحمد البسيوني: "دراسة اقتصادية للخضر والفاكهة المصنعة في مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
- وزارة الصناعة والتجارة الموقع الرسمي http://www.mti.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx

- Charles R. Handy and Dennis R. Henderson, Assessing the Role of Foreign Direct Investment in the Food Manufacturing Industry, Competitiveness in International Food Markets, 1st Edition First Published, 1994.
- Chen, T.-g., Lin, G. and Yabe, M. "Impact of outward FDI on firms' productivity over the food industry: evidence from China", China Agricultural Economic Review, Vol. 11 No. 4, pp. 655-671. 2019, https://doi.org/10.1108/CAER-12-2017-0246.
- Djokoto JG. Level of development, foreign direct investment and domestic investment in food manufacturing [version 2; peer review: 1 approved]. F1000Research 2021, 10:72 (https://doi.org/10.12688/f1000research.28681.2)
- Elizabeth Maria Mercier, Querido Farina and Cláudia Assunção dos Santos Viegas , Foreign Direct Investment and the Brazilian Food Industry in the 90s, International Food and Agribusiness Management Review, Vol 5, Iss 2, 2003.
- Food Africa, (2020), http://www.foodafrica-expo.com/market-insights.
- G. Suresh Babu, and M. Raja Sekhar, Impact of Foreign Direct Investment (FDI) In Indian Food Processing Sector, IOSR Journal of Business and Management, 2015.
- M. Giulietti,S. Mccorriston &P. Osborne Foreign direct investment in the UK: evidence from a disaggregated panel of the UK food sector,Applied Economics Volume 36,Issue 7, 2004.
- OECD, FDI flows, 2021, https://data.oecd.org/fdi/fdi-flows.htm .
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3),2001.p 289-326.
- Peter Walkenhorst, Determinants of Foreign Direct Investment in the Food Industry: The Case of Poland, Agribusiness, Vol. 17 (3) 383–395 (2001).
- Phillips, P. C. . Time series regression with a unit root. Econometrica: Journal of the Econometric Society, 277-301.1987.
- S. Saravanan and V. Mohanasundaram, An Analysis of FDI in Indian Food Processing Industry, INDIAN JOURNAL OF APPLIED RESEARCH, Volume : 3Issue : 3, March 2013.
- S. Shanmuganathan, Gopalsamy & M. Arul Kumar, BENEFITS & CONCERNS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN FOOD PROCESSING AND AGRICULTURAL SECTOR, AEGAEUM JOURNAL, Volume 8, Issue 7, 2020, ISSN NO: 0776-380
- Seddighi, H.. Introductory Econometrics: a practical approach. Routledge.2013
- Sims, C. A. Bayesian skepticism on unit root econometrics. Journal of Economic dynamics and Control, 12(2-3),1988, p463-474 .
- SIS , Food Industry Market Research, 2021, https://www.sisinternational.com/solutions/food-industry-market-research. /
- Vivek Vyas, Chandramauli Singh and Shivani Vyas, Foreign Investment in Global Food Industry, Global Journal of Management and Business Studies. ISSN 2248-9878 Volume 3, Number 10 (2013), pp. 1213-1218.
- UNCTAD, The World Investment Report, 2021.